

ورقة عمل حول
التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

إعداد
البروفيسور علي عبد القادر
مستشار اقتصادي

القاهرة : ٦ - ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

علي عبد القادر علي^١
(القاهرة سبتمبر ٢٠١٥)

أولاً: خلفية

بحلول شهر سبتمبر / أيلول 2015 انتهى الأجل الذي اتفقت عليه دول العالم لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، وهي أهداف تمحورت حول الاقلال من الفقر المدقع كهدف محوري للتنمية في الدول النامية. استندت صياغة أهداف الألفية للتنمية على مفهوم واسع للتنمية على أنها توسيع للخيارات المتاحة للبشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون في تحقيقها^(٢).

اشتملت أهداف الألفية على سبعة اهداف وطنية (بمعنى ان مسؤولية تحقيقها يقع على عاتق كل دولة) وهدف ثامن يتعلق بالتعاون الدولي. تمثلت الإهداف الوطنية، حسب تسلسلها، فيما يلي، الاقلال من الفقر المدقع والجوع؛ تعميم التعليم الابتدائي؛ تشجيع المساواة بين الجنسين؛ تخفيض وفيات الأطفال؛ تحسين صحة الامهات؛ مكافحة الإيدز والامراض المستوطنة؛ ضمان الاستدامة البيئية. حدد لتحقيق هذه الإهداف مدى زمني طوله خمس عشر سنة وبعام ارتكازي لقياس الإنجاز حدد له عام ١٩٩٠، مما يعني أن دول العالم قد اتفقت على إطار زمني طوله خمس وعشرين عاما لتحقيق الاهداف. هذا وقد تم تحديد غايات فرعية لكل هدف ومؤشرات كمية لكل غاية فرعية لتيسير متابعة الإنجاز التنموي، حيث إستند إختبار هذه المؤشرات على نتائج الدراسات العلمية التطبيقية التي تراكمت عبر الزمن. فعلى سبيل المثال، عرف الفقر المدقع على أنه مستويات المهيشة التي يقل فيها الإنفاق الاستهلاكي اليومي للفرد عن ١,٢٥ دولار بالمكافئ الشرائي للدولار. استنادا على نتائج الأبحاث التي أجراها البنك الدولي.

لأغراض هذا المؤتمر لعله جدير بالتنكير أن منهجية صياغة إهداف الألفية في سبتمبر ٢٠٠٠ قد جاءت مغايرة لممارسات مؤسسات التنمية الدولية التي سادت خلال عقدي السبعينات والثمانينات (العقود الضائعة للتنمية) والتي شهدت التطبيق الواسع لما عرف ببرامج التكيف الهيكلي التي أشرف على صياغتها، والترويج لها، وفرضها على الدول النامية، كل من البنك

^١ اود التقدم بالشكر للأئسة دينا وهبه، من الجامعة البريطانية، على المساعدة البحثية في كتابة هذه الورقة.

^٢ أنظر أمارتيا سن، (٢٠٠٤)، التنمية حرة: مؤسسات حرة إنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر؛ ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت.

الدولي وصندوق النقد الدولي. وما يهمننا ملاحظته هنا أن هذه البرامج لم تكن تهتم بالتنمية بأي تعريف كانت وإنما كانت ذات صبغة اقتصادية بحتة ركزت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى الزمني القصير ووعدت بتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل دون تحديد طول هذا المدى. ولاستيعاب وصف هذه الممارسات بأنها قد كانت غير تنموية مما حدا بدول العالم لصياغة أهداف الألفية في إطار الأمم المتحدة، تكفي الإشارة الى ما توصلت إليه منظمة اليونسيف (منظمة الطفل العالمية التابعة للأمم المتحدة) من أن وقع هذه البرامج قد كان سلبيا على الجوانب الاجتماعية التي ركزت عليها أهداف الألفية الأمر الذي حدا باليونسيف الى الدعوة حينها الى "التكيف بوجه إنساني".

في إطار أهداف الألفية لم يكن بمستغرب أن قامت الدول العربية بجهود ملحوظة في مقابلة التزاماتها الدولية كل على حدة وكمجموعة تحت تنسيق جامعة الدول العربية. هذا وقد لعب مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع المجالس الوزارية التابعة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بدور محوري في شأن متابعة تحقيق هذه الأهداف بشكل دوري من خلال إصدار التقارير الوطنية والإقليمية. وقد أوضحت هذه التقارير أنه حتى نهاية عام ٢٠١٠ تمكنت الدول العربية بمختلف مراحلها التنموية من تحقيق نجاحات ملحوظة في مجال التنمية، و إن لم تتمكن بعضها من تحقيق الأهداف التي أتفق عليها.

مهما يكن من أمر، توضح القراءة المتأنية لمنهجية صياغة أهداف الألفية نزوعا دوليا نحو فكرة التنمية كعملية طويلة المدى ومتعددة الأهداف ومن ثم تتطلب تخطيطا واعيا ومؤشرات كمية للحكم على إنجازاتها. ويمكن فهم هذا النزوع نحو تخطيط التنمية ليس فقط في ظل ملاحظات منظمة اليونسيف حول عدم فاعلية النهج الذي ساد خلال عقدي التنمية الضائعين، وإنما أيضا للقناعة التاريخية للأمم المتحدة في إمكانية تحثيث أهداف التنمية من خلال تخطيطها كما تشهد بذلك أدبيات التنمية لأعوام خمسينات وستينات القرن الماضي.

وعلى غرار نفس منهجية صياغة أهداف الألفية جاءت صياغة أهداف التنمية المستدامة التي بلغ عددها سبعة عشر هدفاً وبلغت غاياتها ١٦٩ غاية حيث اختص الهدف السابع عشر بتهيئة البيئة العالمية من خلال التعاون الدولي لتمكين الدول من تحقيق الأهداف التنموية. وفي إطار المشاورات الدولية استعدادا لإصدار هذه الأهداف قامت الدول العربية بالتوصل الى

أولوياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة و حددت خمس عشر أولوية (مقابلة للأهداف الدولية) بغايات بلغ عددها ٩٣ غاية.

تهتم هذه الورقة بتوضيح الدور الذي يمكن ان يقوم به التخطيط من اجل التنمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وتشتمل بقية الورقة على ستة أجزاء على النحو التالي: يتناول الجزء الثاني استعراضا مكثفا لمبررات تبني نهج التخطيط في إدارة اقتصاديات الدول النامية لأغراض تحقيق التنمية. ويتناول الجزء الثالث استعراض الأهداف الدولية وإمكانية استنباط مؤشرات كمية يمكن ان تساعد في عملية التخطيط وبناء الخطط الوطنية لتحقيق هذه الأهداف. وبالمثل يختص الجزء الرابع باستعراض الأولويات العربية وإمكانية استنباط مؤشرات كمية. ويشتم الجزء الخامس على استشراف إمكانية التخطيط في الدول العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. بينما يحتوي الجزء السادس والأخير على خاتمة.

ثانيا: التخطيط الاقتصادي والتنمية:

كما هو معروف شاع امر التخطيط الاقتصادي، لأحداث التنمية في الدول النامية، في خمسينات وستينات القرن العشرين عندما حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي. وقد تمثل الحافز في شيوع هذا الامر في تطويرين، أحدهما تطبيقي والأخر نظري. كان التطور التطبيقي هو ما حققه الاتحاد السوفيتي آنذاك من نتائج تنمية باهرة من خلال اتباعه لنهج التخطيط الاقتصادي لتحقيق تحول هيكلي في تركيبة اقتصاده ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملحوظة الارتفاع. وينطوي التحول الهيكلي للتركيبية الاقتصادية لأي بلد ما على انتقال للموارد الإنتاجية، خصوصا الأيدي العاملة، من قطاعات ذات إنتاجية متدنية (كالقطاع الزراعي التقليدي) الى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة (كالقطاع الصناعي عموما، وقطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص)، مما يترتب عليه تحقيق معدلات مرتفعة النمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد. ويعتمد مثل هذا التحول الهيكلي على معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي) وعلى معدلات الاستثمار القطاعية مما يتطلب بدوره التمعن في اليات تخصيص الاستثمار المنتج. ونهج التخطيط الاقتصادي لأحداث التنمية، بمعنى النمو الاقتصادي، يقول بإعطاء الدولة دورا محوريا في عملية تخصيص الاستثمار، وهو نهج مغاير لذلك الذي يعتمد على اليات السوق في مثل هذه العملية.

اما التطور النظري فقد كان في تبلور اقتصاديات التنمية كعلم فرعي من علم الاقتصاد الليبرالي الذي كان مهيمنا آنذاك. فقد قام الرواد الأوائل لاقتصاديات التنمية بصياغة نماذج طموحة لاستراتيجيات تنموية هدفت الى احداث التحول الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية (التي كان ينظر اليها على انها متخلفة آنذاك) بحيث تلعب الدولة دورا محوريا في الأمور الاقتصادية من خلال التخطيط والبرمجة لمختلف المشاريع الاقتصادية الوطنية. وقد استند الرواد الأوائل في تطويرهم لهذه النماذج على ملاحظة ان اهم خصائص الدول النامية آنذاك قد تضمنت مظاهر عديدة من إخفاقات الية السوق، وان القضاء على هذه الإخفاقات يتطلب قدرا كبيرا من التنسيق المركزي وتخصيص الموارد. كذلك تضمنت اهم خصائص الدول النامية قلة عدد المبادرين الخواص، وضعف القطاع الخاص، لإحداث تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي وهو الامر المطلوب لإحداث التنمية. ومن ثم قال الرواد الأوائل بمحورية، أن تقوم الدولة الراغبة في احداث التنمية بتسريع وتيرة تراكم رأس المال، واستغلال فائض العمالة في القطاع الريفي، والاشراف على عملية التصنيع، وتخفيض القيود المفروضة لتوفر موارد النقد الأجنبي من خلال تبني استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وتخصيص الموارد العامة من خلال التخطيط الاقتصادي و برمجة تنفيذ المشاريع التي تخدم هدف احداث التحولات الهيكلية³.

هذا وعلى الرغم من النقد اللاذع الذي وجه الى نهج التخطيط من اجل التنمية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين خصوصا فيما يتعلق بعدها للقطاع الخاص، والمبادرات الخاصة في النشاطات الاقتصادية، وفيما يتعلق بإهماله لأهمية الأسعار في عملية تخصيص الموارد توضح القراءة المتأنية للأدبيات المتخصصة ان مثل هذا النقد لم يكن له ما يبرره. فقد أوضح اهم اعلام التخطيط الاقتصادي ان هذا النهج في إدارة اقتصاديات الدول النامية يثير مشكلتين أساسيتين، أولهما تتعلق بتحديد مصادر الموارد التي يمكن ان تستنفر لتمويل المشروعات الاستثمارية المطلوبة، والثانية تتعلق بتوجيه الموارد التي يتم استنفارها نحو الميادين التي من شأنها تحقيق الهدف المحوري للتنمية.

اشتملت الطرق التي يمكن ان تتبع لاستنفار الموارد على عدد من الوسائل التقليدية كالضرائب و ارباح المؤسسات العامة، وبعض الوسائل غير التقليدية كالتأميم. ونظر الي مشكلة توزيع الاستثمار على انها محورية حيث تبلور اتفاق عام في ذلك الوقت، بين المتخصصين، على

³ للتوسع في هذا الشأن يمكن الرجوع الي جيرارد ميبير، (٢٠٠٥)، سيرة علم فرعي: تطور اقتصاديات التنمية، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن.

ان زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد تتطلب الاستثمار في مجال الصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج.

في إطار هاتين المشكلتين اهتم نهج التخطيط بالتنمية الكفاءة الإنتاجية في استغلال الموارد وهو امر يرتبط بتوفر وعمل الية الأسعار. حيث تم الاعتراف صراحة بأن لألية الأسعار في ظل التخطيط وظيفة مزدوجة كأداة محاسبية لتقدير تكاليف الإنتاج، وكأداة تحفيزية. ولوحظ في هذا الصدد ان وظيفة توفير الحوافز تتعلق بدور القطاع الخاص في احداث التنمية.^٤

كما سبق لنا وان نوهنا في القسم الأول من هذه الورقة تعرضت التجربة التنموية للدول النامية التي اتبعت نهج التخطيط الي نقد لاذع منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، وذلك من خلال نقد السياسات الاقتصادية التي طبقت في هذه الدول منذ حصولها على الاستقلال السياسي. وقد استند هذا النقد من الناحية النظرية على مقولات النظرية الاقتصادية المهيمنة والتي تؤمن بنجاعة الية السوق في تخصيص الموارد ومن خلالها تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة. واتهمت السياسات التي اتبعتها الدول النامية في إطار نهج التخطيط بعدم الفاعلية لأنها تسببت في تشويه الأسعار (من خلال سياسات الدعم المختلفة)، وفي التضيق على القطاع الخاص، وفي تجحيم تدفق الاستثمار الخارجي، وفي تطبيق وسائل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي (بمعنى الانفتاح على السوق العالمي التنافسي). وفرض على الدول النامية على مدى عقدي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، تطبيق سياسات اقتصادية تجميعية تنقلها من مرحلة اتباع نهج التخطيط الاقتصادي الي مرحلة الايمان بالية الأسواق والانفتاح الاقتصادي، موعودة في ذلك بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص وانزواء الدولة. تم فرض هذه الاستراتيجية بواسطة تحالف بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الامريكية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الهيكلي او برامج "وفاق واشنطن".

ودون الدخول في تفاصيل تزخر بها الادبيات المتخصصة، لم تؤد برامج الإصلاح الهيكلي الى نمو اقتصادي يعتد به في معظم الدول النامية الامر الذي ترتبت عليه وصف عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بالعقود الفائقة للتنمية، وذلك من جراء الوقع السلبي لهذه البرامج على الجوانب الاجتماعية في الدول النامية.

بعد عشرين عاما من التطبيق المتعاقب لسياسات الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على آلية السوق في الدول النامية، اعترف المجتمع الدولي بقدر كبير من الحياء تدريجيا بأهمية اتباع نهج

^٤ للتفاصيل انظر اوسكار لانجه، (١٩٦١)، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ترجمة هشام متولي، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق.

التخطيط الاقتصادي لإحداث التنمية في الدول النامية. ويمكن للقارئ الحريص تتبع هذا الاعتراف الخجول بملاحظة ما يلي:

أ. تبنى مجلس إدارة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لما يعرف بأوراق استراتيجية القضاء على الفقر كأداة للحصول على التمويل الميسر منهما. ويتطلب هذا الاجراء ان تقوم كل دولة نامية راغبة في الحصول على تمويل ميسر بإعداد استراتيجية وطنية هدفها الاقلال من الفقر حيث يتوقع ان تحتوي ورقة الاستراتيجية على المكونات التقليدية للخطط التنموية بما في ذلك تقدير الموارد التمويلية المطلوبة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها الاقلال من الفقر على مدى زمني تحدده الاستراتيجية.

ب. إطلاق مبادرة رئيس مجموعة البنك الدولي الخاصة بالإطار الشامل للتنمية في عام ١٩٩٩، وهي مبادرة تتطلب ان يقوم البنك الدولي بترتيب اعماله التنموية على أساس هذا الإطار في تعامله مع الدول النامية. وحسب الوثائق الرسمية للبنك الدولي يعتمد الإطار الشامل للتنمية على أربعة مبادئ هي: ان يفهم بأن التنمية تتطلب وجود إطار شامل وطويل المدى لإحداثها؛ وان تقوم الدولة بقيادة المفاوضات بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة؛ وان يتم تقييم النتائج التي يتم الحصول عليها نتيجة تطبيق الجهود التنموية.

ت. اتفاق دول العالم في إطار الأمم المتحدة واعلانها للأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر ٢٠٠٠. وهي اهداف تتمحور حول الاقلال من الفقر كهدف محوري للتنمية وتشتمل على سبعة اهداف لبعضها غايات فرعية ولكل غاية مؤشرات كمية يطلب تحقيقها خلال فترة زمنية طولها خمسة عشر عاما انطلاقا من عام ٢٠٠٠ وبسنة ارتكازية للمتغيرات حددت بعام ١٩٩٠. هذا وقد اعتمد تعريف الفقر المدقع بأنه نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الذي تبلغ قيمته ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار بأسعار عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من ان منهجية تحديد الأهداف الإنمائية للألفية تنطوي على محتوى عال من التخطيط إلا ان الأمم المتحدة لم تتطلب من الدول صياغة خطط وطنية لتحقيقها وانما نصت على متابعة تحقيق

° انظر سكرتارية الاطار الشامل للتنمية، (٢٠٠٠)، استعراض وخلفية الاطار الشامل للتنمية؛ www.worldbank.org/cdf

الأهداف بإعداد تقرير دوري كل خمس سنوات مما يمكن فهمه على انه يوحي بأهمية إعداد خطط خمسية للتنمية.

ث. الاطلاع على كتاب "نهاية الفقر: الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر" للاقتصادي الأمريكي الشهير بروفيسور جيفري ساكس الذي يعمل مستشارا تنمويا للسكرتير العام للأمم المتحدة، والذي يعد من اهم الخبراء الذين يقفون خلف تطوير اهداف التنمية المستدامة. وتوضح قراءة الفصل الرابع عشر ان ساكس فهم اهداف الالفية على انها تتطوي على محتوى عال من التخطيط من اجل التنمية، كما توضح قراءة الفصل الخامس عشر انه قد استخدم نموذجا للتخطيط لتقدير اجمالي المساعدات الرسمية المطلوبة للتنمية ولتحقيق اهداف الالفية.⁶

وبعد، جاء في ديباجة وثيقة الأمم المتحدة التي أعلنت اهداف التنمية المستدامة، وهي الوثيقة التي حملت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، ما يلي: "تتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. ونحن ندرك ان القضاء على الفقر، بجميع صورته وابعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو اكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة".

وتوضح الديباجة أيضا ان الخطة الجديدة تتخذ من "الأهداف الإنمائية الالفية منطلقا لها، وتسعى الى إتمام ما لم يتحقق في اطارها ولا سيما فيما يتعلق بالوصول الى اشد الفئات ضعفا". وتحمل وثيقة الخطة الجديدة، كما فعلت وثيقة اهداف الالفية، كل بلد مسؤولية تحقيق اهداف التنمية المستدامة: "نقر بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية... وان الوسائل المطلوبة لبلوغ الأهداف والغايات تشمل حشد الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية بناء على شروط مواتية".

هذا وقد أبدت الوثيقة مرونة ملحوظة حول كيفية تحمل مسؤولية كل بلد عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعترافها باختلاف "النهج والرؤى والنماذج والأدوات المتاحة لكل بلد وفق ظروفه واولوياته الوطنية، في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة". وعلى الرغم من هذه المرونة عبرت الوثيقة عن انحياز واضح لنهج التخطيط لأغراض التنمية المستدامة حيث جاء على لسان قادة العالم تحت عنوان "وسائل التنفيذ" ما نصه "وستنصب جهودنا على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالاتساق وتمسك الدول بزمامها تسندها اطر تمويل وطنية متكاملة".

⁶ انظر جيفري ساكس، (٢٠٠٧)، نهاية الفقر: الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر؛ ترجمة احمد امين الجمل، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية؛ القاهرة

وتتأكد أهمية اتباع نهج التخطيط فيما يتعلق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة على لسان جيفري ساكس الذي طالب هذه المرة بتطوير ما اسماه "اقتصاديات التنمية المستدامة" كفرع من علم الاقتصاد. وفي هذا الصدد لاحظ ساكس ان الفهم الصحيح للاستثمار في عصرنا الحالي لا بد له من الاعتراف بأن الاستثمار بواسطة القطاع الخاص يعتمد اعتمادا حرجا على الاستثمار بواسطة القطاع العام وإن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية وليست تنافسية.

في ظل هذه العلاقة التكاملية، ولأغراض تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لا بد من التمعن في ستة أنواع من رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه:

أ. رأس المال الخاص بالأعمال: وهو الذي يشمل على المصانع الخاصة، والماكينات، ووسائل المواصلات، وأنظمة الاتصالات.

ب. البنيات التحتية: وتشتمل على الطرق، والسكك الحديدية، وشبكات الطاقة والمياه، ووسائل التوصيل، وخطوط نقل الوقود، والمطارات والموانئ.

ت. رأس المال البشري: ويشتمل على التعليم، والتدريب وبناء المهارات، وصحة القوى العاملة.

ث. رأس المال الفكري: ويشتمل على المعرفة العلمية والتقنية الجوهرية للمجتمع.

ج. رأس المال الطبيعي: ويتمثل في النظام البيئي والموارد الطبيعية التي تدعم النشاط الزراعي وتحدد العبء الصحي للمجتمع وتساند المدن والتجمعات السكنية.

ح. رأس المال الاجتماعي: ويتمثل في الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع التي تدعم وتمكن التبادل التجاري والمالي والحكم الرشيد.

ويلاحظ ساكس ان الاستثمار في السابق قد كان امر هينا نسبيا حيث كان مفتاح التنمية هو الاستثمار في التعليم العام والبنيات الأساسية؛ اما مع التطورات الحديثة وتعمق الأسواق الدولية، فلم تعد العملية الاستثمارية لأغراض التنمية، خصوصا التنمية المستدامة، كما كانت في السابق. "وعلى الرغم من ذلك، ففي معظم الدول لا تقوم الحكومات بقيادة وتوجيه، او حتى المشاركة في، عملية الاستثمار بل بالعكس من ذلك، فمعظم هذه الحكومات تقوم بتخفيض معدلات استثمارها، وترتب على ذلك فراغ وغياب القطاع العم في مجال الاستثمار مما ترتب عليه انخفاض أيضا في استثمار القطاع الخاص."

على أساس هذا الفهم للعلاقة التكاملية بين استثمار القطاع الخاص والقطاع العام، ولأغراض تحقيق اهداف التنمية المستدامة، يقترح ساكس بأن الحكومات تحتاج الى صياغة "استراتيجيات استثمارية طويلة المدى والى طرق لمقابلة تكاليفها. وتحتاج الحكومات الى فهم أفضل لكيفية تقييم أولويات الاستثمار في مختلف القطاعات وكيفية جعل هذه الاستثمارات صديقة للبيئة وكيفية

تدريب قوة العمل للحصول على وظائف جيدة وكيفية بناء رأس المال الاجتماعي في زمن افتقدت فيه المجتمعات الثقة المجتمعية وسادت فيه الممارسات الفاسدة.^٧

ويقارن ساكس بين الصين، أسرع الدول نموا في العالم، والولايات المتحدة، اغنى دول العالم وأكثرها تطور اقتصاديا وتقنيا، ويلاحظ ان الصين تعتمد على خطط خمسية للاستثمار بواسطة القطاع العام "وهي خطط تشرف عليها الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح بينما تقتقر الولايات المتحدة لمثل هذه الخطط ومثل هذه المؤسسات" ويخلص ساكس الى انه في إطار اقتصاديات التنمية المستدامة، تحتاج كل الدول لصياغة "خطط يفوق مداها الزمني الخمس سنوات وتحتاج الى استراتيجيات لمدة عشرين سنة لبناء المهارات والبنى الأساسية"^٧.

ثالثا: الأهداف الدولية والمؤشرات الكمية

اشتملت المؤشرات الدولية التي تم اعتمادها تحت غايات التنمية المستدامة على مؤشرات كمية وأخرى مؤسسية ونوعية. وكما سبق وان لاحظنا تتطلب عملية التخطيط طويلة المدى توفر مؤشرات كمية لصياغة الخطط الوطنية ولمتابعة تحقيق الأهداف بطريقة دورية. هذا وقد اشتملت اهم المؤشرات الكمية الدولية التي تم اعتمادها على ما يلي، وذلك حسب ما تمكنا رصده من الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

- م.١،١. القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ بمعنى نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الذي يبلغ ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم (بالمكافئ الشرائي للدولار).
- م.٢،١. تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بجميع ابعاده، حسب التعاريف الوطنية، بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

- م.١،٢. ضمان حصول جميع السكان على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.

^٧ للتفاصيل انظر جيفري ساكس، (٢٠١٤)، "اقتصاديات التنمية المستدامة"، موقع بروجيكت سينديكت.

- م.٢,٢. وضع نهاية لجميع اشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.
- م.٣,٢. مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية.
- م.٤,٢. زيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية، وخدمات الارشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

- م.١,٣. خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠.
- م.٢,٣. خفض وفيات المواليد على الأقل الى ١٢ حالة وفاة في كل ألف مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.
- م.٣,٣. تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من عدد الوفيات والإصابات.
- م.٤,٣. خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف.
- م.٥,٣. تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

- م.١,٤. ضمان توفر التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لجميع البنات والبنين.
- م.٢,٤. ضمان توفر فرص الرعاية والنماء لجمع البنات والبنين في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي.
- م.٣,٤. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

- م.١,٥. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.

م.٢,٥. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.

م.٣,٥. القضاء على جميع الممارسات الضارة بالنساء والفتيات

م.٤,٥. الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقدير قيمة هذه الاعمال.

م.٥,٥. ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١,٦. تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.

م.٢,٦. تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

م.٣,٦. زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع الاقطاعات زيادة كبيرة.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١,٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١,٨. الحفاظ على النمو الاقتصادي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا.

م.٢,٨. تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

م.٣,٨. الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب.

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١،٩. تحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.

م.٢،٩. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١،١٠. التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١،١١. ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١،١٢. تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. حيث لم يتم التمكن من تحديد مؤشرات كمية له على الصعيد الوطني.

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ويمكن اعتبار اهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١،١٤. منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات.

م.٢٠١٤. إنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة.

م.٣٠١٤. حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. ولم يتم التمكن من تحديد مؤشرات كمية.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ويمكن اعتبار أهم مؤشرات الكمية ما يلي:

م.١٠١٦. الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات.

م.٢٠١٦. إنها إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

م.٣٠١٦. الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

م.٤٠١٦. الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

م.٥٠١٦. توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد.

وبعد، هذا ما كان في امر رصدنا للمؤشرات الكمية الدولية، وهي المؤشرات التي زعمنا أهميتها لصياغة الخطط الدورية على المستوى الوطني لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. وكما سيلاحظ القارئ الحريص فقد استبعدنا كل المؤشرات التي تدرج تحت ما يمكن تسميته تحفيز الدول وحثها لصياغة سياسات او اتخاذ إجراءات او بناء مؤسسات من شأنها تعزيز التنمية المستدامة. وحسب فهمنا لآليات التخطيط التنموي سوف يكون من الصعوبة بمكان متابعة الإنجاز تحت كل من هذه المؤشرات النوعية والمؤسسية، دع عنك التخطيط لتحقيق الهدف الذي تدرج تحته. وعلى الرغم مما تثيره صياغة هذه المؤشرات المؤسسية والنوعية من مشاكل فنية الا انه يمكن استغلال صياغتها لإطلاق برامج بحثية وبرامج للدراسات التخطيطية لدراسة

إمكانية تحويل قسم منها الى مؤشرات كمية تجعلها قابلة للاستخدام لأغراض التخطيط والمتابعة.

ويلاحظ في هذا الصدد ان الأمم المتحدة قد أصدرت وثيقة بعنوان "ملخص التعليقات" (٢٥ سبتمبر ٢٠١٥) متضمنة قائمة بمقترحات المؤشرات (بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٥). ولاحظت الوثيقة ان ملخص التعليقات يشتمل على كل التعليقات التي قدمت على قائمة مقترحات المؤشرات التي صدرت في ١١ أغسطس ٢٠١٥ خلال جولتي المباحثات مع أعضاء ومراقبي لجنة الأمم المتحدة المختصة بأهداف التنمية المستدامة وفريق الخبراء. هذا وقد صنفت التعليقات في ثلاث مجموعات هي: مقترحات لتعديل وتغيير المؤشرات؛ ومقترحات لمؤشرات إضافية؛ وملاحظات إضافية. وقد تم رصد الدول والمنظمات التي تقدمت بالتعليق والملاحظات.

أوضحت الوثيقة المنهجية التي اتبعت بواسطة الأمانة العامة للأمم المتحدة لاختيار المؤشرات التي تم اعتمادها للغايات المختلفة تحت كل من اهداف التنمية المستدامة. وقد اشارت في هذا الصدد انه لكل مؤشر تم اقتراحه قامت الأمانة بتقييم حالة تطوره وقسمت حالات التطور الى ثلاث فئات حسب المعلومات التي كانت متاحة لها وقت التقييم على النحو التالي: الفئة الأولى وهي تضم المؤشرات التي تتمتع بمنهجية مستقرة ومتفق عليها عالميا وان المعلومات الإحصائية عنها موجودة ومتوفرة؛ والفئة الثانية تتمتع بوجود منهجية مستقرة ومتفق عليها عالميا الا ان المعلومات الإحصائية عنها لا تتوفر بطريقة يسهل الحصول عليها؛ والفئة الثالثة تضم تلك المؤشرات التي لم يتم تطوير منهجية لها تحظى بالقبول الدولي.

رابعاً: المؤشرات الكمية تحت أولويات الدول العربية

في إطار المشاورات الواسعة التي دعت إليها الأمم المتحدة حول أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وحول أهداف التنمية المستدامة، حدد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خمس عشرة أولوية عربية للتنمية، بغايات فرعية ومؤشرات لكل أولوية، وذلك في إعلان شرم الشيخ (٣٠ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٥). هذا وكان قد تمت مناقشة هذه الأولويات وأصدرت في إعلان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في عمان (الأردن) في مايو/ أيار ٢٠١٤.

ودون الدخول في تفاصيل يمكن ملاحظة أن الأولويات العربية تتطابق مع الأهداف الدولية في عدد كبير من القضايا التنموية وذلك فيما عدا مجالات العناية بالأطفال، وتفصيل الاهتمام

بالبحث العلمي، والحوكمة، والتمويل. ويمكن فهم كل هذه القضايا على أنها تشكل قيوداً على عملية التنمية طويلة المدى في الدول العربية دون أن يعني ذلك عدم أهميتها في بقية الدول النامية.

ولأغراض التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن رصد أهم المؤشرات الكمية تحت الأولويات العربية بنفس منهجية رصدها تحت الأهداف الدولية على نحو ما سيأتي في بقية هذا القسم.

الأولوية الأولى: القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى (وهي تقابل الهدف الدولي الأول، وحدد لها ثلاث غايات فرعية). ويمكن اعتبار أهم مؤشرات الكمية ما يلي:

أ.١.١. القضاء على الفقر المدقع بحلول ٢٠٣٠ بمعنى نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الذي يبلغ ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار (وهو نفس المؤشر الدولي تحت الهدف الأول الدولي).

أ.٢.١. خفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار في أقل البلدان العربية نمواً بنسبة يتفق عليها.

أ.٣.١. خفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ٢,٧٥ دولار في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار في البلدان متوسطة الدخل الدنيا بمعدل يتم الاتفاق عليه.

أ.٤.١. خفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من أربعة دولارات في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار في البلدان متوسطة الدخل العليا بمعدل يتم الاتفاق عليه.

الأولوية الثانية: خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف العمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء (وهي تقابل الشق الثاني من الهدف الدولي الثامن). ويمكن اعتبار أهم مؤشرات الكمية ما يلي:

أ.١.٢. توفير فرص عمل للمواطنين يتفق على عددها ومرحلتها حتى عام ٢٠٣٠.

أ.٢.٢. رفع نسبة عمالة الإناث إلى عمالة الذكور إلى حد يتم الاتفاق عليه.

أ.٣.٢. خفض معدلات بطالة النساء بنسبة يتفق عليها.

أ.٤.٢. خفض معدلات بطالة الشباب ذكورا وإناثا بنسب يتفق عليها.

الأولوية الثالثة: تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة (وهي تقابل الهدف الدولي الثاني). ويمكن اعتبار أهم مؤشرات الكمية ما يلي:

- أ.٣,١. تقليل هدر نفايات المحاصيل من المزرعة الى المستهلك بنسبة ٥٠ في المائة.
- أ.٣,٢. زيادة الانفاق العام على برامج الزراعة المستدامة بنسبة يتفق عليها.
- أ.٣,٣. تقليل مساحات الأراضي المزروعة التي تعتمد ممارسات غير مستدامة بنسبة يتفق عليها.

الأولوية الرابعة: ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية (وهي تقابل الهدف الدولي الرابع). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

- أ.١,٤. توفير تعليم ابتدائي وثنائي، جيد النوعية، بالمجان.
- أ.٢,٤. زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الاعمال الحرة بنسبة يتفق عليها.
- أ.٣,٤. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم.
- أ.٤,٤. ضمان أن يلمّ جميع الشباب، ونسبة يتفق عليها من الكبار، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠.
- أ.٥,٤. القضاء على التسرب المدرسي للأطفال.

الأولوية الخامسة: تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والاطفال (وهي تقابل في مضمونها الهدف الدولي الثالث). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

- أ.١,٥. خفض وفيات حديثي الولادة، والرضع، والأطفال اقل من خمس سنوات بنسب يتفق عليها.
- أ.٢,٥. خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة يتفق عليها.
- أ.٣,٥. خفض البدانة بين السكان عامة، بما في ذلك الأطفال والشباب بنسبة يتفق عليها.
- أ.٤,٥. ضمان تلقيح جميع الأطفال دون سن ٥ سنوات ضد الامراض المعدية.
- أ.٥,٥. زيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية، مع ضمان المساواة بين المناطق الجغرافية.
- أ.٦,٥. وضع نهاية للأوبئة بحلول ٢٠٣٠.

الأولوية السادسة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (وهي تقابل الهدف الدولي الخامس). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

أ.١,٦. تكافؤ فرص بين الجنسين على جميع المستويات.

الأولوية السابعة: توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة اشكال العنف ضدهم (وهي تقابل في مضمونها محتوى الهدف الدولي السادس عشر). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

أ.١,٧. القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع اشكال العنف ضد الأطفال.

أ.٢,٧. حظر وإنهاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

الأولوية الثامنة: ضمان الحق في السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع (وهي تقابل الهدف الدولي الحادي عشر). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

أ.١,٨. زيادة نسبة النفايات المعاد تدويرها بنسبة يتفق عليها.

أ.٢,٨. تطوير المناطق العشوائية والتجمعات غير المخططة وخاصة في المناطق الحضرية بنسبة يتفق عليها.

الأولوية التاسعة: ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وهي تقابل الهدف الدولي السادس). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

أ.١,٩. الحد من تسرب الملوثات إلى المسطحات المائية بنسبة يتفق عليها.

أ.٢,٩. زيادة الاستخدام المستدام وتنمية موارد المياه بنسبة يتفق عليها.

أ.٣,٩. زيادة معالجة مياه النفايات المنزلية والصناعية واستخدام المياه غير التقليدية بنسبة يتفق عليها.

أ.٤,٩. تخفيض معدل خسائر الفقد في المياه بنسبة يتفق عليها.

أ.٥,٩. تحسين مؤشرات كفاءة استخدام المياه في جميع الأنشطة والاستخدامات بنسبة يتفق عليها.

أ.٦,٩. زيادة الانفاق العام على البنية التحتية الحديثة للمياه والصرف الصحي بنسبة يتفق عليها.

الأولوية العاشرة: تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي (وهي تقابل الهدف الدولي التاسع). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:
أ.١,١٠. زيادة الاستثمار في البنيات التحتية العلمية في المناطق الريفية.
أ.٢,١٠. زيادة عدد العاملين والعاملات في الأبحاث والتطوير بنسب يتفق عليها.
أ.٣,١٠. زيادة الانفاق في الأبحاث والتطوير في القطاعين العام والخاص بنسبة يتفق عليها.

الأولوية الحادية عشر: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة (وهي تقابل الهدف الدولي السابع). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:
أ.١,١١. زيادة حصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مزيج الطاقة بنسب يتفق عليها.
أ.٢,١١. تخفيض معدل خسائر الطاقة بنسبة يتفق عليها.
أ.٣,١١. تحسين مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة في جميع الأنشطة والاستخدامات بنسب يتفق عليها.
أ.٤,١١. زيادة الانفاق العام على البنية التحتية للطاقة بنسبة يتفق عليها.

الأولوية الثانية عشر: مكافحة التصحر وتدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي (وهي تقابل الهدف الدولي الخامس عشر). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:
أ.١,١٢. خفض مساحة الأراضي المتدهورة بنسبة يتفق عليها.

الأولوية الثالثة عشر: تعزيز النزاهة والحوكمة (وهي تقابل الهدف الدولي السادس عشر). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:
أ.١,١٣. تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.
أ.٢,١٣. الحد من الفساد والرشوة بجميع اشكالهما.

الأولوية الرابعة عشر: توفير بيئة تمكينيه لتحقيق التنمية المستدامة وحشد الموارد المالية اللازمة (وليس لها ما يقابلها من الأهداف الدولية). ويمكن اعتبار اهم مؤشراتها الكمية ما يلي:

أ.١٤،١. ضمان حصول الجميع على الادوية المنقذة للحياة.

أ.١٤،٢. تحسين القدرات المؤسسية والمساءلة فيما يخص استخدام المساعدات الخارجية.

الأولوية الخامسة عشر: تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة (وهي تقابل الهدف الدولي السادس عشر). ولم يتم التمكن من استنباط مؤشرات كمية لها. هذا ويلاحظ انه لم يتم حتى الان التحديد الكمي للغايات حيث اوردنا عبارات مثل الزيادة، او النقصان، "بنسبة او معدل يتفق عليه". وتعني هذه الملاحظة ان عملية التخطيط ربما تطلبت اجراء دراسات تطبيقية لتحديد هذه النسب والمعدلات قبيل صياغتها النهائية. كذلك الحال تتطلب المؤشرات الكمية ذات الاتجاه (مثال ان يقال زيادة الانفاق العام على التحدث والتطوير). وسوف تشكل دراسات سوق العمل لتحديد اهداف التشغيل سواء أكان ذلك تحقيق العمالة الكاملة او تشغيل الشباب من الذكور والإناث.

خامسا: استشراف إمكانية التخطيط في الدول العربية

ضمن جهود المروجين لاتباع سياسات الليبرالية الجديدة (توافق واشنطن)، والاعتماد على آلية السوق في إدارة الاقتصاد، تعرضت تجربة تخطيط التنمية في الدول العربية، شأنها في ذلك شأن تجربة الدول النامية الأخرى، للتقييم والنقد اللاذع منذ منتصف سبعينات القرن الماضي. ودون الدخول في تفاصيل يمكن تلخيص اهم أوجه النقد التي وجهت لعملية تخطيط التنمية في الدول النامية فيما يلي:

أ. ان الخطط التي تمت صياغتها قد كانت بالغة الطموح فيما يتعلق بالأهداف التي سعت الى تحقيقها، سواء تعلق ذلك بمعدلات النمو الاقتصادي او بمعدلات الاستثمار او بمجالات الاستثمار.

ب. انه على الرغم من طموح الخطط لم تتوفر الأطر المؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، وبالأخص فيما يتعلق بالأطر السياسية التي توفر العزيمة السياسية اللازمة للالتزام بما تم تحديده من اهداف.

ت. على الرغم من طموح الأهداف الوطنية التي تم التعبير عنها في وثائق الخطط الوطنية، انطوت الوثائق على قدر كبير من التضارب وعدم الوضوح وذلك بسبب عدم توفر الكوادر المهنية والخبرة الفنية للقيام بعملية التخطيط وصياغة الخطط، وبسبب نقص المعلومات التفصيلية المطلوبة التي تضمن اتساق الخطط.

ث. ترتب على كل ما سبق قصور واضح في تقدير الموارد المالية المطلوبة لأغراض تحقيق معدلات الاستثمار المخططة من المصادر المحلية والأجنبية. هذا وقد زاد من حدة هذا القيد طول المدة الزمنية التي يتطلبها الحصول على المساعدات الخارجية من الدول المانحة للعون.

ج. ان السياسات الكلية التي تبنتها الخطط، ومن ثم الحكومات، قد نزعت نحو الاستهانة بمقدرة آليات السوق ونظام الأسعار في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومن ثم فقد وصفت بأنها قد كانت سياسات رديئة او سيئة.

على أساس مثل هذا النقد نصحت معظم الدول النامية، منذ بدايات ثمانينات القرن العشرين وبداية تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والاستقرار المالي، بالتخلي عن نهج التخطيط في إدارة اقتصاداتها والتوجه نحو إطلاق عنان آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل في المجال الاقتصادي.

وكما هو معروف لم تسلم عدد من الدول العربية من التعرض لمثل هذه الضغوط الدولية فيما يتعلق بالتخلي عن نهج التخطيط لدرجة ان بعضها قد ألغى مؤسسات التخطيط التي كانت قد استتتها في بدايات عهدها بالاهتمام بعملية إحداث التنمية. وفي هذا الصدد يلاحظ انه "في الجزائر والمغرب الغيت وزارة التخطيط علنا، وفي تونس تم تغيير اسم الوزارة المكلفة بالتخطيط فأصبحت تسمى وزارة التنمية عوضا عن وزارة التخطيط"^٤. وتعرضت أجهزة التخطيط في عدد من الدول العربية الأخرى، خصوصا تلك التي تعاملت مع المؤسسات المالية الدولية، لمثل هذه التغيرات في هياكل التخطيط وذلك فيما عدا سورية والأردن ومصر (كدول متوسطة الدخل) ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما سبق وان لاحظنا انه بعد انقضاء عقدي التنمية الضائعين، عاد العالم الى إدراك ان التخطيط ما هو الا عملية تقوم بصياغة الغايات الوطنية واعداد البرامج والسياسات التي من شأنها المساعدة في تحقيق هذه الغايات. ولا بد للبرامج والسياسات من ان تكون منسقة مع بعضها البعض، وان تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية المالية والعينية، وان تستند على فهم لكيفية استجابة الاقتصاد لهذه التدخلات.

^٤ انظر المنجي بوغزالة، "التخطيط التنموي والقطاع الخاص في الدول ذات الدخل المتوسط والعالي"؛ في صبري حسنين (محرر)، التخطيط الاقتصادي ف عصر العولمة؛ ديوان ولي العهد؛ أبو ظبي؛ (٢٠٠٣).

هذا وقد أصبحت عملية التخطيط أكثر تعقيدا مع الزمن لعدد من الأسباب المتداخلة. أولها ان صياغة الغايات ليست عملا فنيا بحتا، إذ ان عليها ان تعكس تطلعات جماهير أكثر وعيا ومجتمعات مدنية ذات صوت مسموع؛ وثانيها، ان الاستراتيجيات تعتمد اعتمادا حرجا على المقدره المتوفرة لتنفيذها وتطبيقها.

كذلك الحال تم إدراك انه فيما سبق ركزت عملية التخطيط على تحديد هدف محوري تمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. الا انه مع تعمق تجربة التخطيط لإحداث التنمية تبلور إدراك عميق بأن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كافيا لتحسين مستوى معيشة السكان. فالنمو شرط ضروري لإحداث التنمية، لأنه يمكن من توسع المقدره الإنتاجية للاقتصاد، وهو توسع يصعب في غيابه الارتقاء بمستوى معيشة السكان. ولكن النمو الاقتصادي ليس شرطا كافيا إذ انه بالإمكان تصور عملية للنمو يصعب لا تعم فوائدها كل قطاعات المجتمع. فعلى سبيل المثال فأن عملية للنمو لا تأخذ في الاعتبار القطاع الإنتاجي الذي يعتمد عليه غالبية السكان، كقطاع الزراعة في بعض الدول النامية، سوف لن يترتب عليها تحسن يذكر في متوسط معيشة السكان. هذا وقد ترتب على هذا الإدراك الواسع لمحدودية التركيز على معدل النمو الاقتصادي في عملية التخطيط ان اولت الخطط التنموية أهمية وأولوية أن تتصف الخطط بالشمول والتضمينية. ويعني مثل هذا الإدراك ان الخطط التنموية لا بد لها من استعراض التحول الهيكلي للاقتصاد كلما كان ذلك مطلوبا. ويتطلب التحول الهيكلي، كما سبق وأن لاحظنا، انتقال القوى العاملة من القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية الى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. مما يتطلب بدوره ان تعطي الخطط التنموية أولوية خاصة لعملية خلق الوظائف والتشغيل في القطاعات المولدة للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ان النمو المولد لفرص التشغيل سيؤدي الى ارتفاع متوسط الدخل، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة، الا ان ذلك في حد ذاته سوف لن يضمن تحقيق اهداف تنموية أخرى ذات قيمة للرفاه الاجتماعي كالتعليم والصحة والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب.⁹

ترتب على تقييم التجربة التاريخية للتخطيط من اجل التنمية، وعبور الزمن ان اكتسبت مشاركة القطاع الخاص في التنمية لاعتراف متزايد. فمع مرور الزمن تطور القطاع الخاص في الدول النامية وشيد مقدرات ملحوظة في عدد من النشاطات الاقتصادية وبرهن على كفاءة مشهودة فيها على الرغم من ذلك لا تزال عملية توفير خدمات التعليم، والصحة، والصرف الصحي لغالبية

⁹ انظر على سبيل المثال إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية المستقلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠١٢).

السكان مجالات لنشاط الدولة والقطاع العام. ويعني هدف شمول خطة التنمية مراجعة متواصلة لدور القطاعين العام والخاص في إطار التنمية المستدامة.

وبعد، يتضح من هذا العرض السريع لاهم القيود التي كانت تعترض سبل التخطيط في الدول النامية، وتعد وتتشعب عملية التخطيط في حد ذاتها، ان الكثير من القيود التقليدية قد زالت في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية متوسطة الدخل وتلك الفقيرة. انه ليس هنالك ما يمنع هذه الدول من التصدي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة باتباع نهج التخطيط الملائم لظروفها وتسارع لنلاحظ انه إذا كانت الأهداف الإنمائية الالفية قد تمحورت حول هدف الاقلال من الفقر المادي الى نصف مستواه الذي كان سائدا عام ١٩٩٠، فان اهداف التنمية المستدامة تتمحور حول الاقلال من الفقر متعدد الابعاد، وهو ما ترتب عليه تعدد الأهداف الامر الذي يزيد صعوبة جديدة لعملية التخطيط (انظر الملحق الفني حول طريقة للتغلب على مثل هذه الصعوبات).

سادسا: خاتمة

تناولت هذه الورقة إمكانية استعادة الاحترام لمقاربة التخطيط فيما يتعلق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة بما في ذلك أولويات الدول العربية كما تم الاتفاق عليها. ولاحظت الورقة ان المجتمع الدولي، وخصوصا الدول المانحة للعون والمؤسسات المالية الدولية، وبعد ضياع عقدين من الزمان اهدرت في التبشير بنجاعة آلية السوق في تحقيق التنمية، قد عادت الى رشدها فيما يتعلق بدور الدولة في تحقيق اهداف التنمية، دولية كانت هذه الأهداف او وطنية.

هذا وبعد استعراض سريع لمضمون التخطيط وكيفية القيام به، وكذلك القيود التي واجهها في الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، تمت محاولة لاستنباط المؤشرات الكمية التي تنطوي عليها الأهداف الدولية والاولويات العربية، وهي مؤشرات يمكن استخدامها في عملية بناء الخطط الوطنية في الدول العربية. ولاحظت الورقة ان مرور الزمن قد ساهم في تقليل حدة القيود الفنية التي كانت تقف امام صياغة خطط تنموية تتصف بالاتساق والشمول. واقترحت الورقة انه ليس هنالك ما يمنع من تطوير خطط وطنية تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما كان مطلوبا في السابق يتطلب النجاح في هذا المسعى الالتزام السياسي وكذلك التنسيق الوثيق مع مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من برامج ومشاريع تنموية.

ملحق فني: إطار للتخطيط للإقلال من الفقر متعدد الأبعاد

١. يمكن فهم الهدف المحوري لأهداف التنمية المستدامة بأنه الإقلال من الفقر بجميع أشكاله، وهو ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد (التعليم والصحة ومستوى المعيشة). هذا وقد تطورت منهجية لقياس هذا الفقر وتم تطوير مؤشر له يعرف كالتالي:

$$1. M = Q \cdot N$$

حيث M هي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، و Q هي مؤشر عدد الرؤوس للفقر متعدد الأبعاد بمعنى نسبة الافراد الذين يصنفون بأنهم محرومين؛ و N هي عدة الفقر متعدد الأبعاد بمعنى نسبة الأبعاد التي اعتبر الافراد محرومين منها.^{١٠}

٢. هذا وقد أوضحت دراسات أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لقرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) ان هنالك علاقة خطية بين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، M ، ومؤشر عدد الرؤوس للفقر المادي، H ، بحيث يمكن صياغة هذه العلاقة على النحو التالي:

$$2. M = a + H$$

حيث القاطع a سالب وحيث معامل H يساوي واحد.

٣. تعني المعادلة التطبيقية (٢) ان التغيير النسبي في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد يمكن التعبير عنه على النحو التالي: حيث $G(x)$ هي التغير النسبي للمتغير x

$$G(M) = PbG(+1)$$

حيث b أكبر من واحد.

٤. بقراءة هدف التنمية المستدامة على انه الإقلال من الفقر بمعدل يتفق عليه (أي النصف بحلول ٢٠٣٠ على سبيل المثال) يمكن التعبير على ذلك على النحو التالي:

$$M_{2030} = {}_1M_{2015} (1 + r)^{15}$$

^{١٠} انظر خالد أبو إسماعيل واصحابه، "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للدول متوسطة الدخل"، الاسكوا (٢٠١٥)

وهي معادلة يمكن حلها باستخدام التحويل اللوغاريتمي ومن بعد الحصول على المعدل السنوي للإقلال من الفقر متعدد الأبعاد، ويمكن للقارئ الحريص من التأكد من أن هذا المعدل السنوي يبلغ 4.729 في المائة. وهو الأمر الذي يعني ما يلي

$$G(M) = 0.04729 = b G(H)$$

٥. وكما هو معروف يعتمد مؤشر الفقر المادي على متوسط دخل الفرد في المجتمع، y ، ومعامل جيني لتوزيع الدخل، a ، وأن هنالك علاقة بين مؤشر عدالة توزيع الدخل ومتوسط دخل الفرد حسب المرحلة التنموية للدولة (منحنى كوزنتز)، يمكن للمخطط استخدام النموذج التقليدي للتخطيط (نموذج هارود - دومار) للحصول على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وما يتطلبه ذلك من معدل للاستثمار (الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وتقدير الموارد المالية المطلوبة من المساعدات الخارجية لتخفيف هدف الإقلال من الفقر متعدد الأبعاد.

جدول ملحق رقم (١)
المؤشر الدولي للفقير متعدد الأبعاد في الدول العربية
(متوسط ٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بالنسب المئوية^{١١}

الدولة	مؤشر عدد الرؤوس	مؤشر حدة الفقر	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
الصومال	٨١,٢	٦٣,٣	٥١
السودان	٥٧,٦	٥٥,٦	٣٢
موريتانيا	٥٢,٥	٥٤,٦	٢٨
اليمن	٥٢,٢	٥٣,٠	٢٨
جيبوتي	٢٩,٣	٤٧,٣	١٤
المغرب	١٥,٤	٤٣,٧	٧
العراق	١١,٦	٣٨,٥	٤
سوريا	٤,٤	٣٧,٤	٢
مصر	٣,٦	٣٨,١	١
الأردن	١,٧	٣٥,٠	١
فلسطين	١,٥	٣٨,٣	١
ليبيا	١,٥	٣٧,٠	١
تونس	١,٢	٣٨,٥	٠,٤
متوسط	٢٠,٠	٥٠,٥	١٠

^{١١} المصدر: خالد أبو إسماعيل واصحابه، "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للدول متوسطة الدخل"، الإسكوا، بيروت ٢٠١٥؛ شكل رقم ١.

جدول ملحق رقم (٢)
تصنيف الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار) ٢٠١٠ - ٢٠١٤

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (٢٠١٠)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (٢٠١٣)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (٢٠١٤)
البحرين	16,591.8	17,277.9	17,890.8
الكويت	27,981.9	28,258.4	-
عمان	13,983.6	11,595.8	-
قطر	57,735.6	61,814.1	63,479.4
السعودية	15,134.9	16,748.2	16,944.4
الامارات	24,423.5	25,992.2	26,792.5
الجزائر	3,233.2	3,330.8	3,400.7
لبنان	7,090.3	7,198.7	7,256.5
ليبيا	9,153.2	6,136.0	4,666.7
جيبوتي	1,090.1	1,194.0	1,242.9
مصر	1,475.1	1,467.6	1,467.0
العراق	2,151.6	2,644.7	2,401.4
الأردن	2,818.1	2,855.3	2,878.2
مغرب	2,315.3	2,499.0	2,527.2
فلسطين	1,345.0	1,453.4	1,389.9
السودان	812.1	964.1	972.7
سوريا	-	-	-
تونس	3,847.6	3,979.4	-
جزر القمر	589.3	599.1	602.4

١٢ المصدر: البنك الدولي.

876.8	844.6	779.1	موريتانيا
-	-	-	الصومال
-	709.5	847.3	اليمن